



تطور و مكانة اليورو في النظام الاقتصادي العالمي

الأستاذة خالدي خديجة
الأستاذة موساوي زهية
الأستاذ بن منصور عبد الله

مقدمة:

لقد جاء في إحدى كتابات الروائي "فيكتور هيغو" : "في القرن العشرين ستوجد امة غير عادية ... هذه الأمة ستكون كبيرة , حرة , غنية و سليمة مع باقي الإنسانية ... و سيكون اسمها أوروبا..." كان ذلك قبل قرن من الزمن , و هاهم شعوب و قادة أوروبا يؤكدون على ما جاء به "هيغو" قبل رحيل القرن العشرين بإطلاقهم لعملتهم الموحدة .

فلقد واكب يناير من 2004 ذكرى مرور خمسة أعوام على إصدار العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" , و يعتبر ذلك حدثا تاريخيا في عملية التكامل الأوروبي .

و خلق اليورو واقعا نقديا جديدا لثلاثمائة مليون أوروبي , و شهد و تغيرات كبيرة خلال وجوده القصير و لا يزال دوره الأوروبي والعالمي مستمرا في التطور و التوسع , فعلى سبيل المثال و من حيث الاستخدام الرسمي لليورو في عام 2003 اعتمدت 51 بلدا و إقليما خارج منطقة اليورو على اليورو بصفته عملة مرجعية و أداة تثبيت أو كجزء من الربط بسلة من العملات , و يستخدم عدد من البلدان الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي و بلدان واقعة في غرب البلقان و إفريقيا اليورو باعتباره عملة التثبيت الوحيدة , و تحتفظ روسيا في سلة ربط عملتها بتقسيم قدره 60 إلى 40 بين الدولار الأمريكي و اليورو .

و كأصول احتياطية ارتفعت حصة اليورو بانتظام من 12.7/ من في أواخر 1999 إلى 18.7/ في أواخر 2002.

وفي الوقت الذي تستمر فيه إعادة رسم خريطة منطقة اليورو , مدعومة بمصادقية البنك المركزي الأوروبي , فان نطاق استخدام اليورو من المرجح أن يستمر في مجال التجارة العالمية و التمويل العالمي .

وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هاته المداخلة , والتي سنتعرض فيها إلى ظروف و نشأة اليورو و تطوره ثم إلى مكانة اليورو على مستوى الاقتصاد العالمي .



الباب الأول: تطور النظام النقدي الأوروبي

يمكن اعتبار المرحلة الممتدة بين أعوام 1958-1979 المرحلة الأولى من المراحل التي مر بها الاتحاد الأوروبي، إذ شهدت هذه المرحلة الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية الداخلية و إنهاء القيود الكمية على الواردات بين الدول الأعضاء، و تطبيق السياسة الزراعية العامة. أما المرحلة الثانية فتتمتد طيلة فترة السبعينات، و خلالها توسعت عضوية الاتحاد بانضمام كل من بريطانيا، الدانمارك، إيرلندا إلى عضوية السوق و أدخلت بعض التعديلات القانونية الرئيسية. و خلال المرحلة الثالثة تعاون الاتحاد الأوروبي أكثر مع جيرانه من الدول غير الأعضاء، و قام بتنفيذ برنامج "السوق الأوروبية". أما المرحلة الهامة في مسيرة الاتحاد الأوروبي تتمثل في دخول هذا الاتحاد مرحلة الوحدة الاندماجية وفقا لاتفاقية (ماستريخ Maastricht).

و تعتبر المرحلة الثانية هي المرحلة التي شهدت التفكير بالوحدة النقدية الأوروبية حين بدأت ملامح انهيار النظام النقدي الدولي المعروف ب (بريتون وودز Breeten Woods) تتضح حيث شهدت القارة الأوروبية في أوائل السبعينات عدم استقرار اقتصادي يعود بصفة خاصة إلى عدم الانضباط في النفقات الحكومية و تساهل السياسات النقدية، مما أدى إلى ضغوط تضخمية كبرى، و زيادة في الديون العامة، و ارتفاع نسب الفائدة. و أصبحت هناك رغبة قوية لدى الدول الأوروبية في موازنة الدولار الأمريكي و الحفاظ على قوة عملاتها المحلية، و منذ ذلك التاريخ مرت وحدة النقد الأوروبي بإقامة عدة نظم متعاقبة، كانت تهدف من خلالها إلى تحقيق الاستقرار النقدي بين دول الاتحاد، باعتباره احد الأدوات الرئيسية لتحقيق الوحدة الاقتصادية الكبرى التي تسعى إلى الوصول إليها. و لعل من ابرز تلك النظم:

1/ النظام الثعبان النقدي¹:

اتفق محافظو البنوك المركزية في دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية في ابريل 1972 على الاستمرار في التزام دول الجماعة بالهامش المقرر لتقلبات أسعار الصرف مقابل الدولار و هو: $+2.25\%$ ، بالإضافة إلى استحداث هامش جديدة لتقلبات أسعار صرف عملات دول الجماعة و هو $+1.25\%$ و هذا الهامش هو بمثابة الحدود المسموح بها لتقلبات أسعار صرف عملات دول¹ الجماعة الأوروبية مقابل بعضها البعض، و هذا يعني انه أصبح هناك هامشان لتحرك أسعار صرف العملات الأوروبية، الأول بالنسبة إلى أسعار صرف العملات الأوروبية مقابل الدولار، و الآخر بالنسبة لأسعار صرف العملات الأوروبية بعضها البعض، و قد كان الهامش الأول اكبر من الهامش الثاني. و قد أطلق على نظام سعر الصرف الأوروبي في هذه الحالة نظام «الثعبان داخل النفق».

حيث إن حركة تقلبات أسعار صرف العملات الأوروبية مقابل الدولار و تقلبات أسعار صرف العملات الأوروبية مقابل بعضها البعض مشابهة لحركة الثعبان داخل حجرة أو داخل النفق كما أطلق عليه، و لا شك إن هذا النظام يستلزم تدخل البنوك المركزية لدول المجموعة للمحافظة على أسعار صرف عملاتها في حدود الهوامش المسموح بها للتحرك في إطارها.

لم يستمر العمل بنظام الثعبان داخل النفق طويلا نظرا لاضطراب أسواق المال الدولية. و خصوصا فيما يتعلق بتدهور أسعار صرف بعض العملات الأوروبية و من ثم تعويم هذه العملات، و على الرغم من الظروف

¹د.فاروق محمود احمد. الوحدة النقدية الأوروبية و اليورو، النشأة و التطور و الآثار، سلسلة رسائل البنك الصناعي. العدد 61 .



الصعبة التي مرت بها دول المجموعة و المعقدة التي أثرت على اقتصادياتها في منتصف السبعينات إلا إن الجماعة لم تتوقف عن البحث عن بدائل لنظام نقدي مستقر في أوربا.

2/ النظام النقدي الأوروبي (SME) Système Monétaire Européen:

لم تؤدي الظروف التي سبقت الإشارة إليها إلى إلغاء فكرة الاتحاد النقدي الأوروبي, بل تواصلت الاجتماعات و الدراسات التي تبحث في هذا الموضوع إلى أن توجت باجتماع المجلس الأوروبي في برلين في 1979/07 و يتكون هذا النظام من العناصر الآتية:

آليات ضبط سعر الصرف لل عملات الأوروبية ERM : Exchange Rate Mechanism.

- آلية الائتمان Crédits Mechanism.

- وحدة النقد الأوروبية ECU : Européen Currency United.

فمع بداية العمل بالنظام النقدي الأوروبي في 1979/07 ثم استحداث ECU و هو عبارة عن سلة من الأوزان النسبية ل عملات الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية التسع (ألمانيا, فرنسا, إيطاليا, هولندا, الدانمارك, أسبانيا, المملكة المتحدة, بلجيكا, أيرلندا) ثم انضمت إليها اليونان في 1981 و البرتغال في 1986. و من عام 1981 أصبح الايكو (ECU) كوحدة نقدية حسابية مستخدمة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي في المجموعة الأوروبية, ووسيلة دفع بين البنوك المركزية.

3/ معاهدة ماستريخت:

لقد أسست اتفاقية ماستريخت لوضع الأسس الصحيحة لقيام وحدة اقتصادية و نقدية أوروبية و اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق هذه الوحدة الاقتصادية و النقدية من خلال تحقيق الانسجام فيما بين سياسات الدول الأعضاء الاقتصادية.

في الرابع من شهر ديسمبر 1991 تم التوقيع في مدينة ماستريخت الهولندية Maastricht على اتفاقية حملت اسمها و قد وقع عليها رؤساء إحدى عشرة دولة أوروبية و تم التصديق على هذه الاتفاقية و إقرارها رسميا في 07 من شهر فبراير 1992. إما ابرز نصوص الاتفاقية فهي ما يلي:

- إقامة أوروبا الموحدة على شكل اتحاد فيدرالي.

- تحقيق السوق الداخلية.

- تحقيق الوحدة الاقتصادية و النقدية, و ما يرتبط بذلك من مؤسسات كالمصرف المركزي الأوروبي الموحد.

- التنسيق الكامل في مجالات السياسة الداخلية, و القضاء, و مكافحة الجريمة و الإرهاب, و تجارة المخدرات.

- تحقيق سياسة خارجية و أمنية دفاعية مشتركة.

- إتباع طرق جديدة في إصدار القوانين و إعطاء صلاحيات أوسع للبرلمان الأوروبي.

- حق مشاركة المواطنين على اختلاف جنسياتهم و أماكن سكنهم في الانتخابات الأوروبية و المحلية.

- إعطاء جنسية أوروبية موحدة إلى جانب الجنسية الوطنية و بغية المحافظة على جزء من السيادة قررت

الدول الأعضاء ضرورة سير هذه الخطوات على مراحل تجنباً لمخاطر التحول المفاجيء مع مراعاة ما يلي:

- المحافظة على الهوية الوطنية للدول الأعضاء و إقامة اتحاد فيدرالي بعيداً عن المركزية بشكل تحافظ فيه كل دولة على منطقتها.

- تطبيق الكامل للنظام المركزي, و توثيق الصلات مع المواطنين و إعطاء صلاحيات للقيادات الشعبية في اتخاذ القرارات.

و طبقاً لاتفاقية ماستريخت فقد تم تحقيق السوق الأوروبية الموحدة بدءاً من تاريخ 1993/01/01 و بذلك حققت دول المجموعة الأوروبية حلماً مشتركاً قضى بضرورة إنشاء سوق اقتصادية مشتركة تضمن:



- حرية انتقال البضائع.
- حرية انتقال الأشخاص.
- حرية انتقال الخدمات.
- حرية انتقال رأس المال.

و في 1 يناير 1999 دخلت الوحدة الاقتصادية النقدية الأوروبية عصرا جديدا، باعتماد "اليورو" بشكل فعلي كعملة رسمية. و تم التحول من ECU إلى EURO.

و تم تعويض العملات الوطنية بالعملة الأوروبية الموحدة بالتدريج حتى عام 2002، فقد تمكنت كل دولة من إزالة الحدود فيما بينها، و حققت بذلك ما يسمى بالسوق المشتركة الكبيرة، حيث لا حواجز أمام تنقل السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال، و تمكنت من تقريب معظم سياساتها الاجتماعية و المالية و الضريبية و تنظيم القضايا الاقتصادية داخل السوق بإصدار كثير من الأنظمة و القوانين، كما عدلت ما يلزم من أنظمة و تشريعات القائمة لتناسب و المعايير المطلوبة، بحيث باتت السوق الأوروبية كأنها هي سوق داخلية، أو منطقة اقتصادية موحدة تنتظم فيها كل القضايا الاقتصادية وفقا لأسس موحدة و شروط متساوية، و فرص و حقوق و التزامات متساوية للجميع، بالإضافة إلى الجانب المهم في المعاهدة و الذي شددت عليه و هو تحقيق معايير محددة في قضايا التضخم و الفوائد و العجز و الديون.

الباب الثاني: ميلاد اليورو و تداعياته

يمثل ميلاد اليورو حدا فاصلا من تاريخ التكامل الأوروبي، و تم تتويج خمسين عاما من المساعي لإقامة اتحاد أوثق و مستقبل تعاوني لشعوب أوربا في إغقاب الحرب العالمية الثانية بإصدار عملية واحدة، و قد تمت العملية التي أدت إلى إقامة الاتحاد الاقتصادي و النقدي بإصدار اليورو، كعملة له، في ثلاث مراحل متميزة. كانت المرحلة الأولى هي إلغاء جميع القيود على تحركات رؤوس الأموال ما بين الدول الأعضاء في يوليو 1990. و بتحرير رؤوس الأموال بصورة كاملة أصبح للسوق الأوروبية الموحدة بعد مالي أعمق، بيد إن سيولة الأسواق المالية الأكبر أدت أيضا إلى زيادة الرهان على زيادة التوترات داخل نظام سعر الصرف لحزمة العملات، و نهضت المرحلتان الثانية و الثالثة بميثاق مقدس يتضمن اتفاقية الاتحاد الأوروبي (اتفاقية ماستريخت) مما أرسى الأساس لليورو. و حددت اتفاقية ماستريخت معايير اسمية محددة للتقارب الملزم لاقتصاديات المشاركين مستقبلا في اليورو و ذلك في أربعة مجالات: التضخم، أسعار الفائدة، أسعار الصرف، و التمويل الحكومي. و قد وضحت المرحلة الثانية برنامج عمل بنين مؤسسي جديد لتشكيل منطقة العملة، يتضمن إنشاء المعهد المالي الأوروبي كسلف للبنك المركزي الأوروبي. و بدأت المرحلة الثالثة في الأول من يناير 1999. عندما ثبتت إحدى عشرة دولة سعر الصرف إلى اليورو.

1/ البنيان المالي و النقدي الجديد:

كذلك يعتبر الأخذ بعملة واحدة أخذًا بسياسة نقدية مالية واحدة و بموجب اتفاقية ماستريخت يضمن البنك المركزي الأوروبي المستقل قيمة اليورو و ذلك عن طريق السعي لتحقيق هدفه الأساسي و هو الحفاظ على استقرار سعره. إما البنوك المركزية القومية أنها تضم الآن بجانب البنك المركزي الأوروبي، ما هو معروف "بنظام اليورو": شبكة مسئولة عن تحديد السياسة النقدية و تنفيذها، بما يكفل تشغيل أنظمة الدفع بشكل ميسر، و إدارة عمليات الصرف الأجنبي و إدارة الاحتياطيات الخارجية الرسمية.

و يشكل محافظو البنوك المركزية القومية في إطار نظام اليورو مع مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، المجلس الحاكم للبنك الأوروبي المركزي و هو الهيئة الأساسية لاتخاذ القرار المسئول عن صياغة السياسة النقدية للمنطقة. و اعتمد تحقيق النجاح في ذلك التحويل الذي لم يسبق له مثيل من قبل للسيادة النقدية بصور حاسمة على



مصادقية هذه المؤسسة عبر القومية الجديدة. و اعتمد البنك المركزي الأوروبي الذي افتقر لسجل سابق على خبرة و مصادقية البنوك المركزية القومية في بناء سمعته.

و للاتحاد النقدي تداعياته أيضا بالنسبة للمالية العامة لدى الأعضاء. في حين يدير البنك المركزي الأوروبي سياسة نقدية واحدة, تبقى السياسات المالية- و البنوية- مسؤولية كل عضو بالرغم من النص على اعتبار السياسات القومية "مسألة لها أهمية مشتركة". و احد التداعيات إن التكامل النقدي لمنطقة اليورو يتطلب التدعيم من قبل ميزانيات مالية سليمة, و لضمان الانضباط المالي على نطاق المنطقة, ألزمت اتفاقية ماستريخت الأعضاء بتجنب "العجز المالي المفرط" و الذي تم تحديده بصورة اكبر في ميثاق تحقيق النمو و الاستقرار. يعتبر الهدف الأساسي للميثاق هو الحفاظ على مالية حكومية سليمة كسمة دائمة للاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي من خلال الإشراف على فرض العقوبات. و يهدف الميثاق إلى النهوض بسياسات الميزانيات التي تدعم السياسة النقدية المتجهة لتحقيق الاستقرار بدون اللجوء إلى تكبد عجز مالي مفرط إثاء التقلبات الدورية العادية.

إلى جانب المؤسسات الجديدة, تغيرت جغرافية منطقة اليورو منذ العمل بالعملة الواحدة, فمنذ انضمام اليونان باعتبارها العضو الثاني عشر في سنة 2001, أصبحت منطقة اليورو تشمل جميع الدول الأوروبية فيما عدا ثلاثة أعضاء, قبل توسعها في مايو الماضي لتشمل: النمسا, بلجيكا, فنلندا, فرنسا, ألمانيا, اليونان, أيرلندا, إيطاليا, لوكسمبورغ, هولندا, البرتغال و أسبانيا. و عند التصديق على اتفاقية ماستريخت منحت المملكة المتحدة و الدانمارك "حق الامتناع" عن استبدال اليورو لعملتها الوطنية و ترك لهما الخيار مفتوحا للمستقبل. و منحت السويد حق التأجيل و لكن ليس الاستثناء الدائم فهي مطالبة بالأخذ باليورو و لكن ليس في تاريخ محدد, و الدانمارك هي الوحيدة من الدول الثلاث التي تحتفظ بسعر الصرف الكرون الدانماركي مقابل اليورو في إطار نطاق ضيق للتقلب (+2.25%) لإلية سعر الصرف الانتقالي الثانية للاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي.

و ربما كان من المتوقع إن تأخذ باليورو جميع الدول العشر التي انضمت للاتحاد الأوروبي في ماي و إن لم يكن هناك موعد نهائي محدد. و بالإضافة إلى معايير التقارب الأخرى المحددة في اتفاقية ماستريخت, فإن على البلد الذي يعتزم الأخذ باليورو إن يمضي سنتين على الأقل من استقرار سعر الصرف بتلك البلدان, فإن إمكانية الأخذ باليورو على نطاق واسع سوف تستلزم الاتجاه نحو الاستخدام الأكبر لليورو, أولا كعملة مرجع و كعملة للتدخل و أخيرا كنفوذ محلية.

اليورو: عملة بلا حدود

لعب اليورو على المسرح العالمي دورا ثانويا بعد الدولار الأمريكي, و لم يرق البنك المركزي الأوروبي من جانبه بعرقلة أو تشجيع تمويل عملته. و مع ذلك, ففي ضوء الحجم الاقتصادي لمنطقة اليورو و ميراث عملاتها القومية, فإن دوره "كعملة دولية" يعتبر عاجلا و بعيد المدى على حد سواء. و يمكن تصنيف استخدام عملة دولية ما من حيث نفس الوظائف المرتبطة بالنقد المحلية, باعتبارها وحدة للمحاسبة و وسيلة للتبادل و مخزن للقيمة. و يستخدم اليورو كعملة تسوية لحوالي نصف تدفقات التجارة الخارجية لمنطقة اليورو و باعتباره عملة موازية للمعاملات المستندة إلى النقد.

و من حيث الاستخدام الرسمي لليورو تتجه وظيفة العملة كمرجع و أداة للتدخل يجب الترابط فيما بينهما بصورة وثيقة, و في عام 2003 اعتمد 51 بلدا و إقليما خارج منطقة اليورو على اليورو بصفته عملة مرجعية و أداة تثبيت أو كجزء من الربط بسلة من العملات, و يستخدم عدد من البلدان الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي و بلدان واقعة في غرب البلقان و أفريقيا اليورو باعتباره عملة التثبيت الوحيدة, و علاوة على ذلك تحتفظ روسيا في سلة ربط عملتها بتقييم قدره 60 إلى 40 بين الدولار الأمريكي و العملة الأوروبية الموحدة, و كأصول احتياطية يظل الدولار الأمريكي في الصدارة كعملة أساسية في الحيازات الرسمية من الاحتياطيات الأجنبية, رغم ارتفاع حصة اليورو بانتظام من 12.7% أواخر عام 1999 إلى 18.7% في أواخر عام 2002. و في الوقت الذي تستمر فيه إعادة رسم خريطة منطقة اليورو, مدعومة بمصادقية البنك المركزي الأوروبي, فإن نطاق استخدام اليورو من المرجح إن يستمر في التوسع في مجال التجارة العالمية و التمويل العالمي.



الباب الثالث: مزايا و تكاليف العملة الموحدة

تشير البحوث الحديثة التي أجريت عن فوائد اتحاد العملة بالنسبة للتجارة و الدخل إلى إن المكاسب المحققة خلال فترة زمنية تتراوح بين 20-30 سنة يمكن أن تكون كبيرة، فعلى سبيل المثال خلصت دراسة أجراها في عام 2003 أندرو روز (جامعة كاليفورنيا في بيركلي) إلى إن اتحاد العملة يمكن إن يزيد التجارة بين الأعضاء بمقادير تتراوح بين 10 و 100% و يكاد يكون ذلك كله من خلال خلق التجارة لا من تحويل وجهتها، و إلى جانب تقديرات اثر ازدياد التجارة على الدخل يمكن للأخذ باليورو أن يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10% في مدى عشرين عاما في بولندا، و بنسبة تصل إلى ما بين 20% - 25% في معظم بلدان وسط أوروبا الأخرى، و تنتهي الأعمال الحديثة عن التجربة الفعلية للاتحاد الاقتصادي و النقدي خلال سنواته الأربع الأولى إلى انه حتى خلال فترة حياته القصيرة كانت له آثار ايجابية على التجارة و النمو بالنسبة للأعضاء الحاليين و التي إذا ما استمرت قد تتسق مع الآثار الكبيرة للأجل الطويل.

و مع ذلك فإن اللغز الذي لم يتم حله هم ما الذي يسبب ازدياد التجارة في اتحاد ما للعملة، يبدو إن إلغاء مخاطر الصرف الأجنبي هو احد الطرق الواضحة لذلك. بيد إن الدراسات التي تبحث في كيفية تأثير تقلب سعر الصرف على التجارة في قطاع عريض عن البلدان داخل و خارج أوروبا لا تشير بصورة ليس فيها لبس إلى المكاسب الملموسة من إلغاء هذا التقلب. كما إن معظم النماذج الخاصة بفوائد عضوية اتحاد العملة تراعي ترتيبات التجارة الحرة، و من ثم فإن إلغاء عوائق التجارة ليس هو التفسير أيضا و يشير هذا إلى إن الآثار الأخرى لاتحاد العملة. و هي بشكل أساسي تخفيض تكاليف المعاملات، و زيادة المنافسة و شفافية الأسعار يجب أن تلعب دورا و لا بد إن يسفر الأخذ باليورو أيضا عن بعض المنافع الأخرى التي لم يجر عليها كثيرا من البحث، و التي تتضمن انخفاض علاوة المخاطر على أسعار الفائدة في البلدان الأعضاء و وجود إطار قوي لانضباط السياسات.

بيد انه يجب النظر في تلك المكاسب تلقاء تكاليف التخلي عن السياسة النقدية المستقلة كأداة لتحقيق استقرار الاقتصاد. و هناك نقطة رئيسية يجب إن تؤخذ في الاعتبار هنا، هي إن الاقتصاديات المرتبطة معا في اتحاد نقدي مجبرة على إتباع نفس السياسة النقدية، سواء أكانت مناسبة أم لا، في حين إن الصدمات الاقتصادية قد تتباين فيما بين البلدان، و تقيم الأدبيات التي كتبت عن منطقة العملة المثلي و كان رائدها في 1961 هو روبرت مونديل، نطاق التكاليف المرتبطة بضياح السيادة النقدية الأولية بهدفين: الأول هو تحديد مدى تعرض البلد للصدمات الحقيقية غير المماثلة لتلك الصدمات التي تحدث في اتحاد العملة الأكثر اتساعا، و لهذا فإن الوضع التمثلي لمواجهتها يكمن في وجود سياسة نقدية قومية، و كلما ازداد ضعف تناسق دورات الأعمال في بلد ما مع تلك الدورات في اتحاد العملة الأكثر اتساعا، انخفضت تجارتها القائمة فيما بين الصناعات مع اتحاد العملة و ارتفع تعرضه للصدمات غير المتماثلة، و الهدف الثاني هو تقييم قدرة البلد على التكيف بصفة رئيسية من خلال مرونة الأجور و الأسعار و لكن أيضا من خلال سياسات المالية العامة لمواجهة التقلبات الدورية مع تلك الصدمات في غياب سياسة نقدية.

مع وجود السياسات الداعمة السليمة، يرجح إن يحقق الأخذ باليورو مكاسب صافية كبيرة للبلدان الأعضاء الجدد في الأجل الطويل، و يجعلها أكثر قوة، و أكثر اعتمادا على النفس كأعضاء في الاتحاد الأوروبي. إلا إن متطلبات السياسات اللازمة لنجاح تجربة دخولها في منطقة اليورو صارمة، إن بلدان وسط أوروبا بصفة خاصة ستحتاج حتى قبل انضمامها لإلية سعر الصرف الثابتة إلى الحزم في الأخذ بالتصحيح المالي، و ضمان انخفاض التضخم، و كفاءة مرونة كبيرة في الأسعار و الأجور، و بهذه الدرجة من الالتزام فإن الآثار الاقتصادية لهذا التغيير الرئيسي في النظام يمكن تدبرها و تعمل بالفعل على تعزيز الازدهار.



الختام

من خلال خفض تكاليف الصفقات، وإزالة عنصر خطر تقلب العملة فيما يتعلق بتكاليف التمويل عبر الحدود فيما بين بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، أدى إدخال اليورو إلى اعتماد أكبر على التمويل المباشر في أسواق رأس المال الأوروبية، فقام المستثمرون ومصدرو الديون والأسهم بتحويل اهتمامهم إلى مكونات عنصر المخاطر الأقل تقلبا وتسعير الأرصدة، كما حاول المقترضون خفض تكاليف تمويلهم بتحسين مراتب جدارتهم الائتمانية، والاقتراض من أقل الأماكن تكلفة ومع تنفيذ مخططات الإصلاح المالي فإن قدرا كبيرا من الأموال القابلة للاستثمار: المعاشات، التأمينات الاجتماعية، صناديق التامين الصحي سوف تتدفق من القطاع العام، إلى أسواق رؤوس الأموال الأوروبية وهذا كله سوف يساهم في جعل أسواق المال الأوروبية أكثر عمقا وسهولة وهذا ما سيكون له أثر بالغ على تصحيحات الحوافز الدولية وتدفقات رأس المال.

وبقدر اعتبار اليورو مخزنا مستقر للقيمة، فإنه سيضطلع بدور مهم كاحتياطي للعملة. والواقع إن دوره قد يكون أكبر من الأدوار المشتركة للعملة السابقة لأعضاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي.

وهذا ما سيجعل اليورو ثاني أهم عملة احتياطية في العالم بعد دولار الولايات المتحدة.

وتجدر الإشارة إلى إن الاتحاد النقدي الأوروبي يمكن أن يخلق بعض المخاطر المالية لبلدان السوق الناشئة:

- إن قيام اتحاد نقدي أوروبي ناجح يزيد من الإنتاجية والنمو يمكن أن يجعل أوروبا أكثر جاذبية للمستثمرين ويزيد من تكلفة رأس المال بالنسبة لاقتصاديات السوق الناشئة.
- زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المالية الأوروبية وزيادة تعمق الأسواق المالية في منطقة اليورو يمكن أن يدفع الشركات في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال إلى جمع رؤوس الأموال باليورو بدلا من عملاتها المحلية، مما يخلق تحديات لأسواق المال المحلية، بيد إن ذلك يمكن أن يوفر حافزا لكي تعمل البلدان النامية التي تمر بمرحلة الانتقال على تدعيم منشآت الوساطة المالية لديها وبناء نظم مصرفية سليمة.

المراجع

- 1/ دسمير صارم . اليورو، دار الفكر ، دمشق.
- 2/ د.فاروق محمود احمد، الوحدة النقدية الأوروبية و اليورو: النشأة، التطور، الآثار، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 61. يونيو 2001.
- 3/ مجلة التمويل و التنمية، يونيو 2004.
- 4/ مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 1998
- 5/ مجلة التمويل و التنمية، يونيو 1999
- 6/ مجلة التمويل و التنمية، سبتمبر 1997
- 7/ مذكرة لنيل شهادة ليسانس، ريادة التجربة الأوروبية في تحقيق الوحدة الاقتصادية، 2002.